دراسةٌ تحليليةٌ لمشاكل وتحديَّات الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية" "دراسةٌ تطبيقيةٌ على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية"

د/ ناصر فراج مصطفى فراج (*)

مُلخَّص الدراسة:

هناك العديد من الانتقادات التي تم توجيهها إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 39 والمقابل له معيار المحاسبة المصري السابق رقم 26 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس". وبناءً على ذلك استحدث القرارُ الوزاري رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وصدور معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير الدولى رقم IFRS 9.

يتمثل الهدف العام من هذه الدراسة في دراسة وتحليل آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية" على القطاع المصرفي من حيث مشاكل وتحديات الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار.

وقد خَلُصَت الدراسة النظرية إلى أن تطبيق المعيار الجديد في مصر يلفت الانتباه إلى عدد من المشكلات وتحديات التطبيق تتعلق بضرورة الإهتمام بتطبيق مفهوم نموذج الأعمال وأثر ذلك على إعادة تبويب الأصول المالية بما يتلاءم مع نموذج الأعمال، كذلك ضرورة إدخال التوجه المستقبلي في تكوين مخصص خسائر الائتمان بما يؤدى إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان المتوقعة. هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة تأثير تطبيق المعيار الجديد على رأس المال النظامي من المستوى الأول (CET1) والذي يشمل رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة؛ حيث يجب أن تحافظ على مستوى أساسي من كفاية رأس المال.

كذلك أسفرت الدراسة التطبيقية التي تمت على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية عن عدد من النتائج الهامة، منها:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار 47، وبالتالي عدم

صحة الفرض الأول للدراسة، وقد يرجع ذلك إلى عدم تطبيق القطاع الأكبر من البنوك المصرية للمعيار بشكل كاف.

- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات، وهذا يُثبت صحة الفرض الرئيسي الثاني للدراسة.
- هناك إختلاف في درجة تطبيق البنوك لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧؛ حيث أظهرت الدراسة أن البنوك التي خضعت للدراسة تم تصنيفها في ثلاث مجموعات: تشمل المجموعة الأولى بنوكًا طبقت المعيار، وظهر أثر التطبيق بشكل واضح في قوائمها المالية، في حين شملت المجموعة الثانية بنوكًا طبقت المعيار بشكل جزئي، وظهر أثر التطبيق بشكل طفيف في قوائمها المالية، والمجموعة الثالثة هي بنوك لم تطبق المعيار، فلم يظهر أثر تطبيق المعيار في قوائمها المالية، وبالتالي ثبوت صحة الفرض الثالث للدراسة .

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة المصري 47، البنوك المصرية المدرجة، خسائر الائتمان المتوقعةECL، عبء الإضمحلال، هيكل رأس المال من المستوى الأول (CET1).

(*) مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنى سويف Email: nasfg2005@yahoo.com

An analytical study of the problems and challenges of complying with the requirements of Egyptian Accounting Standard No. 47 "Financial instruments" on the banking sector, “An applied study on banks registered in the Egyptian Stock Exchange”

Abstract

There are many criticisms that have been directed at the International Financial Reporting Standard No. 39 corresponding to the previous Egyptian Accounting Standard No. 26 Financial Instruments Recognition and Measurement, and accordingly Ministerial Decision No. 69 of 2019 amending some of the Egyptian Accounting Standards and the issuance of the Egyptian Accounting Standard No. 47 “financial instruments” in accordance with IFRS 9.

The general objective of this study is to study and analyze the effects of applying the Egyptian Accounting Standard No. 47 "Financial Instruments" on the banking sector in terms of problems and challenges of compliance with the requirements of applying the standard.

The theoretical study concluded that the application of the new standard in Egypt draws attention to a number of problems and implementation challenges related the application of the concept of the business model and its effect on the re-classification of financial assets according to business model.

The standard also emphasis on early recognition of expected credit losses (ECL), In addition to the impact of applying the new standard on the first level regulatory capital (CET1), which includes equity capital and retained earnings, as it must maintain a basic level of capital adequacy.

The applied study that was carried out on the banks listed on the Egyptian Stock Exchange resulted in a number of important results:

- There is statistically significant differences in the ratio of the impairment burden, net income, retained earnings, reserves and accounting provisions before and after the application of Standard 47,so the first hypothesis of the

study which was not approved. This may be due to that the majority of of the largest sector of Egyptian banks failed in implementing the standard adequately.

-There is a positive statistically significant positive correlation between the application of Egyptian Accounting Standard No. 47 and changes in the capital structure of the first level and reserves, and this proves the validity of the second hypothesis of the study.

-The degree to which banks applied to the Egyptian Accounting Standard No. 47 differed, as the study showed that the banks that were subjected to the study were classified into three groups, the first group of banks that applied the standard and the effect of the application was clearly visible in their financial statements, while the second group of banks that applied the standard partially and the effect of the application appeared slightly in their financial statements, and the third group, which are banks that did not apply the standard, and the effect of applying the standard did not appear in their financial statement.this results Proved the validity of the third hypothesis of the study.

Key words: Egyptian Accounting Standard 47, Listed Egyptian banks, Expected Credit Losses (ECL), Impairement burden, Capital Structure of the First Level (CET1).

أهمُّ الاختصارات المُستخدمة:

CET1	Core Equity Tier 1	رأس المال الأساسي (المستوي الأول)
ECL	Expected Credit Loss	خسائر الائتمان المتوقعة
SA	Standardized Approach	المنهج الموحد للتعامل مع الخطر
IRB	Internal Ratings-Based Approach	منهج التصنيف الداخلي للمخاطر
EAD	Exposure at Default	التعرض للاخفاق (التعثر)
PD	Probability of Default	احتمالات الإخفاق (التعثر)
LGD	Loss given default	معدل خسائر الإخفاق (التعثر)
BCBS	Basel Committee for Banking Supervisio	لجنة بازل للرقابة المصرفية

الإطار المنهجي للدراسة:

1/1 مقدمة الدراسة:

تسعى البنوك إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية للأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، باعتبارها من الأصول والالتزامات المعرَّضة للمخاطر المالية التي تؤثر على المركز المالي، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية. واستجابة لطلب الأطراف المهتمة بأن يتم تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية بسرعة، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتقسيم مشروعه للمعيار الدولي IFRS 9 ليحل محلَّ المعيار الدولي IAS 39 في ثلاث مراحل رئيسية (www.ifrs.org):

المرحلة (١): تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية في نوفمبر ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠ حيث أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بعض المتطلبات الإضافية المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

المرحلة (2): تم إضافة منهجية تدنِّي القيمة أو الاضمحلال؛ حيث أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية (9) متطلبات التدني في القيمة المتعلقة بمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية وارتباطات القروض والضمانات المالية.

المرحلة (3): محاسبة التحوط في نوفمبر 2013؛ حيث أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى المعيار الدولي للتقارير المالية (9) المتطلبات المتعلقة بمحاسبة التحوط.

وفي الرابع والعشرين من يوليو 2014 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار الرابع والأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية (9) "الأدوات المالية" ليكون تطبيقُه الزاميًّا اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويمكن للمنشآت التطبيق المبكر عن هذا التاريخ.

وعلى الصعيد الداخلي في مصر استحدث القرارُ الوزاري رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 ثلاثةَ معايير محاسبية تتمثل في معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير الدولى رقم IFRS 9، ومعيار المحاسبة المصرى رقم 48 والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء بما يتفق مع معيار التقارير الدولى رقم IFRS 15 ليحل محل معيار المحاسبة المصرى

رقم 11 والمرتبط بالإيراد ومعيار المحاسبة المصرى رقم 8 والخاص بعقود الإنشاء. وآخرها معيار المحاسبة المصرى رقم 49 والخاص بعقود التأجير تنفيذًا لقانون التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم 20 التأجير التمويلى (الوقائع المصرية أبريل، 2019).

والجدير بالذكر أن معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بدأ تطبيقه في مصر بدءًا من يناير 2019 في القطاع المصرفي، وهناك مهلةٌ للشركات للتطبيق الفعلى تنتهي أول يوليو 2021.

2/1 مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الإنتقادات التي وُجِّهت إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 39 والمقابل له معيار المحاسبة السابق رقم 26 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس"، وتتمثل أهم هذه الانتقادات في التالي:

- المعيار بصورته الحالية يحتوي على العديد من فئات التصنيف المختلفة ومتطلبات القياس والهبوط، مما يقلل من قابليته للمقارنة.
- انتقادات تتعلق بصعوبة الفهم والتطبيق العملي للمعيار.
- كذلك يجب على البنوك الاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان لتعكس خسائر الائتمان المتوقعة، والاحتفاظ برأس المال للحماية ممَّا هو غير متوقع.

وبناءً على ذلك قامت المنظمات المهنية وصانعو السياسات المالية والمحاسبية بتطوير قواعد انخفاض القيمة (الاضمحلال) في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استجابةً للأزمة المالية العالمية التي كشفت عن الافتقار إلى النظرة الثاقبة في تقديرات ضعف الائتمان لدى البنوك؛ حيث إنه بموجب نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار القديم، تعترف البنوك فقط بانخفاض القيمة (الاضمحلال) في الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي على خسارة الائتمان، وبشكل أساسي متأخرات القروض، الأمر الذي يُعتبر حاليًا وعلى نطاق واسع منهجًا يقوم على رد الفعل بشكل لا داعي له. ومخصصات اضمحلال الائتمان، التي ينبغي أن تشكل الطبقة الأولى من الحماية ضد الخسائر، لم ترتفع بشكل حاد بما يكفي لتعكس المدى الحقيقي للخسائر التي يمكن أن تتحقق من

الأزمة. وهو الأمر الذي أدى إلى المبالغة في الأرباح، مع افتقار المنظمين والمستثمرين إلى بيانات موثوقة في وقت حيوي.

ووفقًا لذلك، يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 نظرة استشرافية لجودة الائتمان والتي بموجبها يتعين على البنوك الاعتراف بمخصص الاضمحلال (في مواجهة خسارة الاضمحلال) قبل وقوع الخسارة، ويمكن أن يؤدي هذا المنهج إلى عمل مخصص اضمحلال حتى عندما يكون احتمال الخسارة منخفضًا.

وللتغلب على الصعوبات السابقة تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم 47 ليتواكب مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" بهدف التقليل من تعقيد فئات التصنيف ومتطلبات القياس، وجعل نموذج التصنيف والقياس متوافقًا مع نموذج واحد للهبوط أو الانخفاض، بالإضافة إلى تحسين قابليته للمقارنة وتسهيل فهمه لقراء التقارير المالية.

ويهدف معيار المحاسبة المصري إلى معالجة نقاط الضعف في معيار المحاسبة السابق رقم26 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" من خلال:

1) تصنيف الأدوات المالية حسب نموذج عملها .
2) الاعتراف بمخصصات خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة .
3) مواءمة معالجة محاسبة التحوط مع أنشطة إدارة المخاطر.

ونظرًا لأن هذا المعيار تم إصداره استجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية؛ حيث اتضح أن أحد أهم أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر فى الاعتراف بخسائر الديون؛ إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها، مؤكدًا على أن المعيار الجديد يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم سداد من جانب المقترض من خلال مفهوم الخسائر المتوقعة Expected Loss.

لذلك تقوم هذه الدراسة على إلقاء الضوء على معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية الذي يحوي العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة المستهلكة، بالإضافة إلى استحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL). كما أنه يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما يمنحه القدرة على

قياس مخاطر الائتمان، إضافة إلى المتغيرات التي استحدثها المعيار بشأن محاسبة التحوط والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال بالبنوك.

تثير هذه النقاط أهمية كبيرة فيما يتعلق بكيفية استيعاب البنوك لسياستها المالية والمحاسبية لمواجهة تلك الآثار قصيرة المدى بسبب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 للمرة الأولى على وجه التحديد. وسيتم تناول هذه التحديات من خلال الأسئلة البحثية التالية:

السؤال البحثي الأول: هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على كل من نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات؟

السؤال البحثي الثاني: هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل رأس المال من المستوى الأول وهيكل الاحتياطيات؟

السؤال البحثي الثالث: هل توجد فروق بين البنوك المدرجة في البورصة من حيث مستوى تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47؟

3/1 أهداف الدراسة :

الهدف العام من هذه الدراسة هو دراسة وتحليل آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية" على القطاع المصرفي ممثلا في البنوك المدرجة في البورصة المصرية من حيث مشاكل وتحديات الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار.

وفي ضوء ذلك الهدف العام يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- إلقاء الضوء على معيار المحاسبة المصري 47 "الأدوات المالية" من حيث المفهوم والقياس وتبويب الأصول المالية وفق نموذج الأعمال.
- دراسة قياس مخاطر الائتمان وفقًا لمنهجيات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة .
- تحليل نموذج القياس الجديد الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة (ECL).
- دراسة أسس احتساب عبء الاضمحلال طبقًا للمعيار.
- دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية" على هيكل رأس المال النظامي للبنوك.
- دراسة تحديات التطبيق في القطاع المصرفي (البنوك) في مصر .

4/1 فروض الدراسة:

في ضوء أهداف ومشكلة الدراسة تم وضع الفروض التالية لاختبار آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري 47 في القطاع المصرفي من خلال البنوك المدرجة بالبورصة المصرية:

الفرض الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة 47.

الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول وهيكل الاحتياطيات.

الفرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المدرجة في البورصة من حيث مستوى تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47.

5/1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى:

- حداثة إصدار وتطبيق معيار المحاسبة المصري 47 والذي وجب تطبيقه من أول يناير 2019، وقد مر على تطبيقه فترة زمنية قصيرة منذ تاريخ التطبيق وحتي الان وفق البيانات المنشورة.
- تناول جانب من الجوانب المحاسبية التي لها آثار مباشرة على بيئة الاستثمار، والسياسات المرتبطة بذلك من الائتمان والتمويل على مستوى القطاع المصرفي ككل.
- صعوبة وقلة الكتابات والأبحاث المرتبطة بهذا المعيار رغم أهميته وآثاره المباشرة على القطاع الاقتصادي خاصة شقي التمويل والاستثمار.

6/1 حدود الدراسة:

لن تتطرق الدراسة إلى الجانب الخاص بمحاسبة التحوط والتغيرات التي طرأت وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (47) تاركًا هذا الجانب لأبحاث أخرى للباحث والباحثين الآخرين المهتمين.

تمثل الحدود الزمانية للدراسة الفترة من عام 2015 حتى عام 2019 والتي شملت مقارنة الأعوام السابقة لتطبيق المعيار المصري رقم (47) على القطاع المصرفي بالعام الأول لتطبيقه، كذلك في حدود البيانات المتاحة والمنشورة والخاصة بالبنوك المدرجة بالبورصة المصرية.

7/1 منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها وتحليل مشكلة البحث على:

المنهج الاستقرائي: من خلال استعراض أدبيات البحث المحاسبي المرتبطة بموضوع البحث واستقراء الكثير من الدراسات السابقة في مجال تطبيق المعيار الدولي رقم 9 أو المصري رقم 47.

المنهج التطبيقي: وفي هذا الجزء يتم تطبيق آثار تطبيق المعيار على البيانات المالية المنشورة الخاصة بالقطاع المصرفي للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية خلال فترة خمس سنوات من 2015م وحتي 2019 م كمحاولة للوقوف على آثار تطبيق المعيار في القطاع المصرفي المصري ممثلًا في البنوك المدرجة بالبورصة المصرية.

8/1 خطة الدراسة:

سيتم تناول الجوانب المختلفة للدراسة من خلال المحاور التالية:

- تناول أهم الدراسات السابقة في هذا المجال.
- نبذة مختصرة عن معيار المحاسبة المصري 47 "الأدوات المالية".
- أهم مشاكل تطبيق معيار المحاسبة المصري 47.
- تطبيق نموذج الأعمال وتبويب الأصول المالية وفقًا للمعيار(47).
- تبني مفهوم تدنِّي القيمة (مخصصات الاضمحلال) طبقًا للمعيار(47).
- حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL طبقًا للمعيار(47).

- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل رأس المال وفق منهجيات قياس مخاطر الائتمان.
- تحديات التطبيق في القطاع المصرفي (البنوك).
- الدراسة التطبيقية.

2. الدراسات السابقة:

سوف يعرض الباحث في هذا الجزء الدراسات السابقة، والتعليق عليها كما يأتي:

1/2 دراسة محمد وحامد 2017:

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى تناول الآثار المتوقع حدوثها من تطبيق معيار التقارير الدولية المالية IFRS 9 والذي يحل محل المعيار الدولي IAS39؛ حيث بدأ تطبيق هذا المعيار بشكل إلزامي مع بداية عام 2018م. وتطبيق هذا المعيار يتطلب تغييرات كبيرة في مجالات الائتمان والتمويل والنظم المصرفية والمحاسبية داخل البنوك والمصارف العربية. وقد عرض الباحثان في هذه الدراسة لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 من حيث متطلبات تصنيف الأصول والالتزامات المالية وقياسها، مع التركيز على أوجه الخلاف بينه وبين المعيار الدولي IAS39.

وقد ركزت الدراسة على أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي عند تطبيق هذا المعيار وخاصة الأثر على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL.

وقد عرض الباحثان موقف البنوك والمصارف العربية في إطار سياسة التحول نحو تطبيق معيار IFRS 9. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفق متطلبات تطبيق المعيار الجديد سيحدث قيودًا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية.
- تطبيق المعيار سيؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين والمودعين؛ وذلك لتبني المعيار سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة.
- كل هذه الإجراءات ستؤدي إلى تقليل مخاطر السيولة وعدم القدرة على الوفاء بسداد الالتزامات.

2/2 دراسة حسونة، محمد لطفي 2017:

تناولت الدراسة شرحًا تمهيديًّا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 (IFRS 9) من حيث الاعتراف والقياس الأولي واللاحق، وكذلك إطار بعض المعالجات المحاسبية الهامة طبقًا للمعيار. وركزت على مقارنة لأهم الجوانب في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، وأخيرًا دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) على البنوك من حيث تغيير نموذج الأعمال والمشتقات وقواعد محاسبة التغطية.

وخلصت الدراسة إلى أن على البنوك أن تستعد لمواجهة متطلبات تطبيق المعيار الجديد من خلال مجموعة من التوصيات يتمثل أهمها في:

1- اتخاذ قرار حول كيفية تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL بالنسبة للأصول المالية المختلفة التي في حوزة البنك.
2- تصميم وتنفيذ واختبار نظم جديدة وقواعد بيانات وما يتعلق بها من نظم الرقابة الداخلية لتجميع بيانات إضافية، مثل الخسائر التاريخية والتوقعات الاقتصادية العامة.
3- تطبيق مراجعة شاملة لجميع الأصول المالية تضمن تصنيفها وقياسها بطريقة سليمة.
4- تحديث النظم المحاسبية لضمان استيعابها للمعلومات التي يحتاجها التصنيف والقياس.
5- تحديد وتقييم الأثر المحتمل على رأس المال التنظيمي مع مراعاة التغيرات في نماذج الأعمال.

3/2 دراسة عمر، رنا السعيد السيد 2020:

أشارت الدراسة إلى أن الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية في الاعتراف بالخسائر الائتمانية سوف تتغير نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)؛ حيث يتطلب المعيار الجديد من البنوك تكوين مخصصات ائتمانية لكل أنواع الديون لديها بما فيها الديون الجيدة، مما يسبب ارتفاعًا كبيرًا في حجم المخصصات، وذلك يفرض على البنوك مزيدًا من القيود عند منح الائتمان. وبالتالي فسوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية بعض التحديات والمعوِّقات في تطبيق ذلك المعيار.

وقد أظهرت النتائج التطبيقية للدراسة أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة، وعلى نسبة الودائع للأصول، ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال، ومعيار كفاية رأس المال، ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول بصفة خاصة.

4/2 دراسة Casta, J. F, وآخرون 2018:

تناولت الدراسة أول مراجعة لما بعد تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 . وعلى وجه التحديد ركزت على الآثار قصيرة المدى الناتجة عن تنفيذ المعيار على انخفاض الأرباح المحتجزة والاحتياطيات الأخرى والتي ترجع بشكل رئيسي إلى تنفيذ نموذج المخصصات القائمة على الخسائرالمتوقعة وليست الخسائر الفعلية، وكيفية تكيف البنوك من خلال سياساتها المحاسبية للتخفيف من تلك الآثار غير المواتية.

وقد ركزت الدراسة على كيفية استيعاب البنوك لسياستها المحاسبية لمواجهة تلك الآثار قصيرة المدى بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمرة الأولى على وجه التحديد. وتم ذلك بتناول جانبين أساسيين للبحث:

- هل سيكون لدى البنوك حافز لزيادة (أو نقص) مستوى مخصصات خسائر القروض لمواجهة خسائر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 لأغراض تمهيد الأرباح ؟
- هل سيكون لدى البنوك حافز لزيادة (أو نقص) مستوى مخصصات خسائر القروض لمواجهة الانخفاض (أو الزيادة) المحتمل لرأس المال الخاص بها؟

بالتطبيق على عينة من 56 بنكًا من بنوك الاتحاد الأوروبي المدرجة، وجدت الدراسة أن البنوك لديها حافز لخفض (أو زيادة) مخصصات الخسارة عن القروض عندما يكون التأثير غير المواتي على الأرباح المحتجزة أعلى (أو أقل)، مع دعم فرضية تمهيد وإدارة الأرباح. وعلى العكس فإن نتائج الدراسة لا تدعم فرضية إدارة رأس المال.

5/2 دراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية 2016 Basel Committee for (BCBS) Banking Supervision:

في أكتوبر 2016، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) وهي الجهة الرئيسية التي تضع المعايير العالمية للتنظيم للبنوك ورقتي عمل لوصف التفاعل بين متطلبات الاضمحلال الوارد بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ورأس المال التنظيمي:

- الورقة الأولي لمناقشة خيارات السياسات طويلة الأجل، واقتراح تغييرات على مناهج البنوك التي تستخدم المنهج الموحد لمخاطر الائتمان، كذلك البنوك التي تستخدم نماذج التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان بعد الانتقال إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- الورقة الثانية تمثل وثيقة استشارية تقترح فترة انتقالية يمكن للبنوك خلالها الاستمرار في استخدام المناهج الحالية لتزويد حسابات رأس المال التنظيمية.

وقد تم وضع هذه الأوراق كبداية لعملية مناقشة مع العاملين في الصناعة المصرفية، وهذا يعني أن فترة الاستقرار في معاملة البنوك لرأس المال سوف تتأخر أكثر. وخَلُصت الدراسة إلى أنه يجب على البنوك أن تكون على دراية جيدة بالعلاقة بين ضعف الائتمان ورأس المال التنظيمي لتجنب حدوث عجز غير متوقع في رأس المال.

6/2 دراسة Deloitte 2016:

ينطبق نطاق هذه الورقة البحثية على البنوك والمصارف التي تخضع للإشراف وفقًا لقواعد لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee for Banking Supervision (BCBS) وتقوم بإعداد القوائم المالية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية التي تتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 "الأدوات المالية".

وقد أشارت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سيزيد من مخصصات اضمحلال الائتمان على نطاق واسع؛ حيث تتوقع أربعة أخماس البنوك أن ترتفع مخصصات الاضمحلال الخاصة بالأفراد والشركات بنسبة 50٪ أو أكثر. ونتيجة لذلك يُتوقع أن تعاني الكثير من البنوك من انخفاض في رأس المال النظامي، مع انخفاض في معدل رأس المال من المستوى الأول.

وتركز هذه الورقة على التفاعل بين الاضمحلال المحاسبي للائتمان ورأس المال التنظيمي؛ حيث يجب أن تكون البنوك على دراية جيدة لتجنب النقص غير المتوقع في رأس المال وخاصة في ظل البيئة التنظيمية الصعبة التي تعمل بها البنوك والتي قد تَفرض بشكل متزايد حدودًا تلقائية لتوزيعات الأرباح في البنوك التي تفشل في تلبية المتطلبات الصارمة لرأس المال.

كذلك أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع مخصصات الاضمحلال يؤدي إلى استنفاد حقوق ملكية البنوك التي تستخدم المنهج الموحد لمخاطر الائتمان(SA) Standardized Approach. كذلك ستكون النتيجة مماثلة للبنوك التي تستخدم نماذج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Ratings Based، نتيجة للعلاقة بين الرصيد التراكمي للاضمحلال المحاسبي والخسارة المتوقعة والتي تُعدُّ مُكوِّنًا رئيسيًّا في معادلة رأس المال.

وفي المتوسط تتوقع الدراسة أن تعاني البنوك التي تستخدم المنهج الموحد لمخاطر الائتمان من انخفاض رأس المال بمقدار الضعف مقارنة بنظيراتها من البنوك التي تستخدم نماذج التصنيف الداخلي.

وقد خَلُصَت الدراسة إلى الآتي:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 يقدم نظرة مستقبلية لجودة الائتمان والتي بموجبها يتعين على البنوك الاعتراف بمخصص الاضمحلال (في مواجهة خسارة الاضمحلال) قبل وقوع الخسارة، ويمكن أن يؤدي هذا المنهج إلى عمل مخصص اضمحلال حتى عندما يكون احتمال الخسارة منخفضًا.
- الفكرة الرئيسية للبنوك التي تستخدم المنهج الموحد للمخاطر هي أن ارتفاع معدلات تدني قيمة الأصول يستهلك دائمًا موارد رأس المال من المستوى الأول CET1.

7/2 دراسة Deloitte 2019:

قامت هذه الدراسة بتحليل آثار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 "الأدوات المالية" بعد مرور عام من بدء تطبيق المعيار على عدد من البنوك التي تهيمن على الصناعة المصرفية في المملكة المتحدة وهي بنوك باركليز، HSBC، RBS، LBG، SCB و San UK وهي محور التحليل في هذا التقرير.

أوضحت الدراسة أن هذه البنوك شهدت زيادات في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بنسب تراوحت بين 16.1٪ و 58.4٪ عند الانتقال في 1 يناير 2018، مما أدى إلى انخفاض مباشر في الأرباح المحتجزة وأثر ذلك على موارد رأس المال النظامي.

ومع ذلك وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير 2018 ذكرت الدراسة أنه على الرغم من أن هناك نموًّا في مخاطر إقراض البنوك بشكل عام خلال العام عكست البنوك انخفاضًا في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بنسب تراوحت بين (2.3٪) – (34.8٪). وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو شطب حالات التعرض للمرحلة الثالثة من مراحل احتساب الخسائر. وخَلُصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- شهدت البنوك زيادات في إجمالي مخصصات انخفاض القيمة (الاضمحلال عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018.
- شهدت البنوك انخفاضًا في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مع نهاية العام وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو شطب حالات التعرض للمرحلة الثالثة من مراحل احتساب الخسائر
- نتج عن الترتيبات الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والتعديلات التنظيمية الأخرى ذات الصلة عددٌ من النتائج مثل الانخفاض في الأرباح المحتجزة، وتقلبات طفيفة بين مكونات رأس المال النظامي.

8/2 دراسة KPMG 2018 :

يهدف هذا الإصدار إلى تقديم تحليل مقتضب حول تأثير التغييرات في تصنيف وقياس الأصول المالية والاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة (ECL) على البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. قام متخصصو KPMG بتحليل تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم9 منذ تاريخ الانتقال للبنوك المدرجة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي(مملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وقد تم تلخيص النتائج

ومؤشرات الأداء الرئيسية المختارة لـ 56 مصرفًا في دول مجلس التعاون الخليجي للربع المنتهي في 31 مارس 2018 ومقارنتها بالعام الماضي (السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

وقد خَلُص التحليل في هذا الإصدار إلى استنتاج عدد من النقاط الهامة وهي:

- بشكل عام، أنشأت معظم البنوك مخصصات خسائر ائتمان محتملة أعلى بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي 39 .
- تشير التغيرات في التصنيف والقياس إلى أن نسبة أعلى من الأصول المالية قد انتقلت إلى القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالتالي زيادة تقلبات الميزانية العمومية والأرباح والخسائر .
- أصدرت الجهات التنظيمية إرشادات توجيهية بشأن الاتساق المحلي ومواءمة التعريفات المختلفة للمخاطر، ومع ذلك فقد أدى ذلك أيضًا إلى تطبيقات مختلفة لبعض جوانب الخسائر الائتمانية المتوقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي .
- تم تقديم مجموعة واسعة من الأساليب والنماذج والافتراضات كجزء من تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك مما يجعل المقارنة والاتساق في المخصصات بين المؤسسات المالية أمرًا صعبًا .
- سمحت بعض الهيئات التنظيمية المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي بتخفيف انتقالى لرأس المال للسماح بامتصاص التأثير الناشئ عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على رأس المال الأساسي CET1 على مدى فترة تتراوح من 3–5 سنوات.

9/2 دراسة .Ntaikou D وآخرون، اليونان 2018:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن المعيار المحاسبي الجديد IFRS 9 وإبراز تأثيره المتوقع على الوضع المالي للنظام المصرفي الأوروبي، مع التركيز على القطاع المصرفي اليوناني. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التغييرات المتوقعة بسبب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ستسبب تأثيرات كبيرة على النظام المصرفي الأوروبي، على جميع المستويات.

وقد سلطت الدراسة الضوء على أن البنوك يجب أن تَشرَع في إجراء تغييرات جوهرية في نماذج أعمالها الحالية للاستجابة لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من وجهة نظر الآثار التي ستكون لهذا الأخير على وضعها المالي.

فيما يتعلق بالنظام المصرفي اليوناني، تسلط الدراسة الضوء على أنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلى زيادة تغطية الخسائر بتأثير إيجابي، في حين أن المخصصات الإضافية سيكون لها تأثير سلبي على رأس المال التنظيمي.

10/2 دراسة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بإنجلترا (ACCA) 2019:

قامت هذه الدراسة بتناول البيانات المنشورة لعدد 11 بنكًا رئيسيًّا تعمل في مجموعة متنوعة من البلدان من حيث آثار تطبيق المعيار على القوائم المالية لهذه البنوك.

ولقد خَلُصت الدراسة إلى الآتي:

- إن أكبر تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتمثل في الزيادة في مخصصات خسائر القروض الناتج عن تطبيق نموذج انخفاض القيمة المتوقع الجديد مقارنة بنموذج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي 39؛ حيث كانت الزيادات في المخصصات كبيرة وغير متوقعة.
- تغير تصنيفات الأصول بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية9؛ حيث كان التأثير الرئيسي هو التبديل بين القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة.
- كان التأثير الرئيسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 على البنوك (باستثناء بنك واحد) هو الزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتمان، مما سيزيد من قدرتها على الصمود أمام الأحداث الاقتصادية السلبية.

11/2 دراسة M. Z. GROFF AND B. MÖREC (سلوفينيا 2020):

تبحث هذه الدراسة في تأثير انتقال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على مستوى تدني قيمة القروض وإجمالى حقوق الملكية للبنوك في سلوفينيا، وهي دولة في منطقة اليورو، وقد تمكنت بصعوبة من إعادة هيكلة بنوكها على نطاق واسع بمساعدة الدولة.

قامت الدراسة بإجراء التحليل المقارن على البنوك التي قامت بتحويل محفظة القروض المتدهورة إلى شركة إدارة الأصول البنكية التابعة للدولة وجميع البنوك الأخرى تمشيًّا مع التوقعات. وقد أشارت الدراسة إلى أن البنوك التي ليس لديها تحسينات واسعة في محفظة الأصول اعترفت بانخفاض قيمة القرض(الاضمحلال) بشكل كبير عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، في حين لوحظ التأثير المعاكس للبنوك التي أجرت إعادة هيكلة محفظة القروض بمساعدة الدولة. وتوفر الدراسة نظرة ثاقبة إضافية حول تأثير الإعداد المؤسسي والتنظيمي على تأثيرات تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9.

12/2 دراسة EY 2018 :

ركزت الدراسة على أن التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أدى بشكل عام إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة (الاضمحلال)، وذكرت الدراسة أن هناك اختلافات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. وهذه الاختلافات ترجع إلى تغير مسببات انخفاض القيمة مثل حجم البنك ومزيج محفظته، القروض بالمرحلة 3 (القروض المتعثرة)، مزيج المنتجات التي يقدمها البنك والمنطقة الجغرافية، وأن هذه العوامل وتفاعلاتها المعقدة توضح بعض التحديات التي تنتظر البنوك في شرح التغييرات في المخصصات لمستخدمي البيانات المالية وفي فهمها.

13/2 التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة، التي تناولت بعض جوانب البحث والمتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS 9 أو معيار المحاسبة المصري رقم 47 تبين للباحث الآتي:

- أن هذه الدراسات قدمت جهودًا واضحة في إلقاء الضوء على متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 وآليات تطبيقه.
- أن هذه الدراسات ألقت الضوء بشكل فعال على تجارب تطبيق المعيار في القطاع المصرفي لعدد من الدول في الاتحاد الأوروبي وفي منطقة الخليج مما أتاح للباحث فرصة تكوين تصور عن أهم جوانب تطبيق المعيار وتحديات التطبيق في ظروف اقتصادية متعددة.
- أن هذه الدراسات ألقت الضوء على الرأي المهني لعدد من مكاتب المحاسبة المهنية المعروفة مثل KPMG وpwc و Deloitte وإرشاداتهم المهنية في الجوانب المختلفة لتطبيق المعيار الجديد.

- حداثة تطبيق المعيار عالميًا ومحليًا فالمعيار لم يصبح واجب التطبيق عالميًا إلا في عام 2018 وفي مصر في عام 2019.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث التوصل إلى أن معظم الدراسات قد تمت قبل بدء تطبيق المعيار المصري رقم 47 وفي بيئات تطبيق مختلفة. ومن ثَمَّ فإن البحث الحالى يركز في فروضه وأهدافه على سد هذه الفجوة البحثية، والتي تتمثل في دراسة مشاكل وتحديات تطبيق المعيار المصري الجديد بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

3. الإطار النظري للدراسة

1/3 نبذة مختصرة عن معيار المحاسبة المصري 47 "الأدوات المالية":

سبقت الإشارة في مقدمة البحث إلى أن القرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 قد صدر بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 لتشمل ثلاثة معايير محاسبة؛ منها معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير الدولى رقم 9، وأن معيار المحاسبة المصري رقم 47 والخاص بالأدوات المالية بدأ تطبيقه في مصر بدءًا من يناير 2019، وأن هناك مهلة للشركات للتطبيق الفعلى لمعيار 47 تنتهي أول يوليو 2021.

ومن المرجح أن يكون تأثير المعيار الجديد أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية على وجه العموم، وبالنسبة للبنوك وشركات التأمين على وجه الخصوص، ومع ذلك ستحتاج الشركات في جميع القطاعات إلى تحديد تأثير المعيار على التقارير المالية .

ويقوم معيار المحاسبة المصري رقم 47 الجديد (الوقائع المصرية العدد 81 تابع (أ)، أبريل 2019) على تقديم مجموعة من الإرشادات الأساسية التي تتعلق بالآتي:

- تصنيف الأصول المالية وقياسها .
- نموذج جديد للخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب انخفاض القيمة .
- طريقة خسائر الائتمان في محافظ قروضها .
- مخصصات الديون المعدومة.
- الإفصاح والعرض في القوائم المالية.

ويقدم معيار المحاسبة المصري رقم 47 الجديد تغييرات جوهرية مقارنة بالمعيار المصري رقم26 القديم فيما يتعلق بتصنيف الأصول المالية وقياسها؛ حيث كان المعيار القديم يقوم على تصنيف الأصول المالية حسب طبيعة الأصل إلى:

- أصول متاجرة، وبالتالي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة .
- أصل متاح للبيع، ويتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- قروض ومبالغ مستحقة تتطلب مقياسًا بالتكلفة المستهلكة.
- أصول محتفظ بها حتى الاستحقاق، ويتم قياسها أيضًا بالتكلفة المستهلكة.

ووَفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 الجديد تم تعديل أسس تصنيف الأصول المالية بناءً على نموذج الأعمال للمنشأة وليس على طبيعة الأصول إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالتكلفة المستهلكة.

كذلك ينص معيار المحاسبة المصري رقم 47 أيضًا على أنه يجب على المنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائدًا أو مطروحًا منه، في حالة أصل مالي أو التزام مالي، وليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي. ويُستثنى من ذلك المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين. أما مصاريف وعمولات الشراء للأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تعالج كمصاريف في قائمة الربح أو الخسارة.

ووفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الاضمحلال على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وعلى الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وأخيرًا يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم 47 أيضًا وجوب تطبيق المنشأة متطلبات محاسبة التغطية أو التحوط على الأصل المالي الذي يتم تخصيصه على أنه بند مُغطًّى؛ حيث يتضمن المعيار تعديلًا اساسيًّا في المعالجة المحاسبية للتغطية مع المزيد من الإفصاحات عن نشاط إدارة المخاطر مما يسمح للمؤسسات المالية بالإفصاح بشكل أفضل في التقارير المالية الخاصة بها .

2/3 مشاكل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47).

يستلزم تطبيق المعيار المحاسبي الجديد مجموعة كبيرة من الاعتبارات سوف يتناول الباحث أهمها والتي قد تمثل مشاكل أساسية عتد تطبيق المعيار:

1/2/3 تطبيق نموذج الأعمال وتبويب الأصول المالية وفقًا للمعيار(47).

ينص معيار المحاسبة المصري رقم 47 الجديد على أنه يجب على المنشأة أن تبوب الأصول المالية على أساس قياسها لاحقًا، إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالتكلفة المستهلكة اعتمادًا على كل من:

(أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

(ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

وقد حدد المعيار وجوب قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) أن يكون هدف الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط.

(ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

كذلك نصَّ المعيار على أنه يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) أن يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

(ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

وكذلك نصَّ المعيار على أنه يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وتختلف طرق قياس أداة الدين أو أداة حقوق الملكية بالنسبة لكل نموذج من نماذج الأعمال السابقة كالآتي (حسونة 2017):

أ- <u>بالنسبة لأدوات الدين:</u>

يمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من نماذج الأعمال :

الأول: الاحتفاظ بأداة الدين لتحصيل التدفقات النقدية المتعلقة بها.

الثاني: الاحتفاظ بأداة الدين لبيعها وتحصيل تدفقات نقدية متعلقة بها.

الثالث: الاحتفاظ بأداة الدين للمتاجرة، مثل السندات التي يكتتب بها البنك بغرض المتاجرة بصفة أساسية.

وبناء على ذلك تُقاس أداة الدين على النحو التالي:

- بالتكلفة المستهلكة طبقًا لنموذج الاحتفاظ للتحصيل.
- بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر، طبقًا لنموذج الاحتفاظ للتحصيل والبيع.
- تُقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) طبقًا لنموذج المتاجرة.

ويُلاحظ أنه يجب بالنسبة لأدوات الدين، ولتحديد كيفية تصنيف الأصل المالي المتمثل في أداة دين مراعاة ما يلي :

- هدف نموذج الأعمال المتَّبع في البنك.
- أن تقتصر الدفعات النقدية المترتبة على هذه الأداة، على دفعات من أصل الدين أو الفوائد.

ب- <u>بالنسبة لأدوات حقوق الملكية:</u>

- لا يُسمح باستخدام التكلفة المستهلكة.
- يُسمح بالقياس بصفة دائمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، أيًّا كان النموذج المستخدم إلا في حالة وحيدة عند الاعتراف الأولي فيُسمح بالقياس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر.

هذا ويُلاحظ أنه يمكن للبنوك تصنيف أدوات حقوق الملكية المتداولة في البورصات تداولًا نشطًا، على أنها مُحتفَظ بها للمتاجرة، إلا أنه يُراعى حتمية الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات المحتفَظ بها للمتاجرة أو غيرها من نماذج الأعمال في حساب الأرباح والخسائر.

2/2/3 تبنِّي مفهوم تدنِّي القيمة (مخصصات الاضمحلال) طبقًا للمعيار(47):

لقد قام صانعو السياسات المالية والمحاسبية بتطوير قواعد انخفاض القيمة (الاضمحلال) في المعيار الجديد استجابةً للأزمة المالية العالمية، التي كشفت عن الافتقار إلى النظرة الثاقبة في تقديرات ضعف الائتمان لدى البنوك. حيث إنه وفقًا لنموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي القديم تعترف البنوك فقط بانخفاض القيمة (الاضمحلال) في الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي على خسارة الائتمان، وبشكل أساسي متأخرات القروض، الأمر الذي يعتبر حاليًا وعلى نطاق واسع منهجًا يقوم على رد الفعل بشكل لا داعي له.

إن مخصصات اضمحلال الائتمان، التي ينبغي أن تشكل الطبقة الأولى من الحماية ضد الخسائر، لم ترتفع بشكل حاد بما يكفي لتعكس المدى الحقيقي للخسائر التي يمكن أن تتحقق من الأزمة، الأمر الذي أدى إلى المبالغة في الأرباح مع افتقار المنظمين والمستثمرين إلى بيانات موثوقة في وقت حيوي.

يعتمد المعيار رقم (47) نموذجًا أو أسلوبًا جديدًا للاضمحلال يُطبق على جميع الأدوات المالية التي تخضع لمنهجية تدني القيمة؛ حيث يجب على البنوك الاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان لتعكس خسائر الائتمان المتوقعة ECL .

ومن ثَمَّ يجب على البنك أن يقوم باحتساب مخصص خسائر القروض بناء على الخسائر المتوقعة وفق نموذج يقوم على جمع المعلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية.

ومن ثَم يُقدِّم المعيار الجديد نظرة استشرافية مستقبلية لجودة الائتمان والتي بموجبها يتعين على البنوك الاعتراف بمخصص الاضمحلال (في مواجهة خسارة الاضمحلال) قبل وقوع الخسارة. ويمكن أن يؤدي هذا المنهج إلى عمل مخصص اضمحلال حتى عندما يكون احتمال الخسارة منخفضًا.

ووفقا للمعيار تتلخص المراحل الائتمانية للأصول المالية في ثلاث مراحل (Deloitte 2016):

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة لا يكون أداء الأصول المالية خاضعًا لتدهور ائتماني كبير منذ إنشائها أو حيازتها. وهنا تُقدر البنوك خسارة الائتمان المتوقعة لسنة واحدة (12 شهرًا) للأغراض المحاسبية. وتعكس إيرادات الفوائد إجمالى القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثانية:

وتشمل هذه المرحلة الأصول التي تدهورت فيها جودة الائتمان بشكل كبير، أي إن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان، ولكن حدوث الخسارة لم يقع بعد. وهنا تُقدر البنوكُ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. وتعكس إيرادات الفوائد إجمالى القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثالثة:

وتشمل هذه المرحلة الأصول التي وقع فيها خسارة؛ حيث تكون هناك أدلة موضوعية على تدنٍّ في قيمة الأصل المالي (مرحلة الإخفاق أو التعثر). وهنا تُقدِّر البنوك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وتُحسب إيرادات الفوائد على صافي القيمة الدفترية (الأداة المالية بعد خصم مخصص الاضمحلال).

ويمكن التعبير عن المراحل الائتمانية للأصول المالية الثلاث من خلال الشكل التالي:

المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
مستوى الخطر	الخطر الائتماني منخفض عن الاعتراف الأولي أو لاحق	هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان	هناك أدلة موضوعية على تدنٍّ في قيمة الأصل المالي (مرحلة الإخفاق أو التعثر)
الاعتراف بالخسائر الائتمانية	خسائر ائتمان لمدة 12 شهرًا	خسائر ائتمان مدة حياة الأصل	خسائر ائتمان مدة حياة الأصل

المصدر : الجدول من إعداد الباحث

وبناء على ذلك هناك عدد من الأمور الهامة التي يجب على البنوك والشركات مراعاتها عند حساب مخصصات الاضمحلال بموجب المعيار الجديد:

أولًا: يجب على البنوك فحص جميع أنواع الائتمان الممنوحة للاختبار وفقًا لإحدى "المراحل الائتمانية" الثلاث والتي تحدد كيفية حساب الاضمحلال؛ حيث يتطلب المعيار من البنوك تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك انخفاض كبير في الجدارة الائتمانية ولكن الخسارة لم تحدث بعد (تلك المخصصة للمرحلة الثانية). وهذا من شأنه أن يزيد من اضمحلال القروض طويلة الأجل مثل الرهون العقارية والتي قد تستجيب لها البنوك من خلال مراجعة شروط الائتمان الممنوحة.

ثانيًا: يتطلب المعيار من البنوك والشركات الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على الالتزامات غير المسحوبة، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية القابلة للإلغاء؛ حيث يجب أن تعكس التقديرات ميل العملاء إلى السحب من خطوط الائتمان وقدرة البنك على تحديد وإدارة الحسابات التي بها مشاكل. وبموجب المعيار رقم 47 قد يستلزم الأمر أيضًا تقليل الموارد الرأسمالية لبطاقات الائتمان والسحب على المكشوف ومقدمي الضمانات التجارية، مما قد يشجع البنوك على إدارة خطوط الائتمان غير المسحوبة بشكل أكثر إحكامًا.

ثالثًا: ستحتاج البنوك إلى تطوير تقديرات لخسائر مستقبلية استشرافية مرجحة الاحتمال مقابل مجموعة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي.

3/2/3 احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL طبقًا للمعيار(47):

أولًا: منهجيات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL :

عند تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم 47 يجب على المنشأة اتباع أي من المناهج التالية (عمر، رنا السعيد السيد 2020):

أ- المنهج العام:

تقوم فلسفه المنهج العام على وجود نموذجين للقياس، يقوم النموذج الأول على الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا، إذا لم يكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي للأدوات المالية.

أما النموذج الثاني فيقوم على الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدار العمر الافتراضي لجميع الأدوات المالية إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية لتلك الأدوات. وبالتالي يجب على

المنشأة اتباع نموذج العمر الافتراضي للأداة إذا تم رصد زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأداة المالية.

وفى حالة إذا لم يتم رصد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان فيجب على المنشأة اتباع نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا فقط.

ولكي تقوم المنشأة بتحديد أي نموذج يجب تطبيقه فإنه يجب عليها رصد درجة التغير في خطر التأخير عن السداد على مدار العمر الافتراضي للأداة المالية من خلال مقارنة مخاطر التأخير أو التخلف عن السداد في تاريخ إعداد القوائم المالية مع مخاطر التأخير أو التخلف عن السداد عند لحظة الاعتراف الأولى بالأداة المالية آخذين في الاعتبار كافة المعلومات التاريخية والأحداث والظروف المستقبلية الاقتصادية والتي قد تُعد مؤشرًا على حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية .

ب-المنهج المبسط:

يقوم هذا المنهج على استثناء الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة من تقييم الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان عند إعداد القوائم المالية . أي إنه لا يتم تقييم الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان لتلك الأدوات ولكن يتم قياس خسائر الائتمان لها بناء على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهرًا.

ولكي يتم استخدام هذا الاستثناء اشترط المعيار توافر شرطين أساسيين، الشرط الأول هو أن يكون خطر التوقف عن السداد للأداة المالية ذا تقييم منخفض والثاني أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير .

ثانيا: معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL:

إن احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتمد بشكل كبير على التقدير؛ حيث إن المعادلة الخاصة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم47 تشمل ثلاثة متغيرات أساسية:

- المتغير الأول متغير فعلي، وهو قيمة الأصل المالي المتعثر EAD .
- المتغير الثاني متغير تقديري وهو احتمال التعثر PD .

- المتغير الثالث متغير تقديري وهو معدل الخسارة الائتمانية عند التعثر LGD .

وفيما يلي شرح مبسط لتلك المعادلة:

المعادلة الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

إن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عبارة عن معادلة تتكون من حاصل ضرب قيمة الأصل المالي عند التعثر EAD مضروبًا في كل من احتمالية التعثر(PD)%، ومعدل الخسارة عند التعثر(LGD)%، ويتم إدراج تلك القيمة في مخصص الخسائر الائتمانية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر% * الرصيد عند التعثر * معدل الخسارة عند التعثر%

ECL = PD * EAD * LGD

حيث:

ECL	Expected Credit Loss	خسائر الائتمان المتوقعة
EAD	Exposure at Default	التعرض للإخفاق (التعثر)
PD	Probability of Default	احتمالات الإخفاق (التعثر)
LGD	Loss given default	معدل خسائر الإخفاق (التعثر)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلًّا من متغيري احتمالية التعثر(PD)، ومعدل الخسارة عند التعثر(LGD) هي نسب مئوية تقديرية يحددها البنك اعتمادًا على عدد من العوامل الهامة منها الأداء التاريخي للعميل وخبرة البنك التراكمية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية ككل، الأمر الذي يستلزم عناية خاصة من إدارات الائتمات لدي البنوك.

4/2/3 أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل رأس المال وفق منهجيات قياس مخاطر الائتمان:

وفق دراسة (Deloitte,2016) هناك منهجان لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك والشركات هما:

المنهج الأول: تبني البنك للمنهج الموحد للمخاطر Standrized Approach (SA) لجودة الائتمان والمخاطر المرتبطة:

وفق هذا المنهج تستخدم البنوك منهجًا موحدًا للمخاطر يُطبق على كافة أنواع القروض والائتمان. ومن ثَم فإنها لا تعتمد على التقديرات الداخلية للتعرض للتعثر(EAD)، أو احتمالية التعثر (PD) أو معدل خسارة التعثر (LGD). وهذا يزيل طبقة من التعقيدات مقارنة بالبنوك التي تعتمد على التصنيف الداخلي.

المنهج الثاني: تبني البنك لمنهج يقوم على استخدام نماذج التصنيف الداخلي IRB لجودة الائتمان والمخاطر المرتبطة:

حيث يتضمن بعض الفروق الدقيقة الإضافية، نتيجة الأخذ في الاعتبار بشكل أكبر الظروف الفردية للشركات والعلاقة بين الاضمحلال في القيمة ومعدل خسائر الإخفاق أو التعثر LGD للأسهم المتعثرة.

ويُعتبر العمل المطلوب للتكيف مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أمرًا جوهريًّا للمنشآت المالية التي تستخدم بالفعل نماذج التصنيف الداخلي IRB لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بها وبقية متطلبات التقارير المالية (Barrios, Pilar and Paula Papp, 2017) .

وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى انخفاض نسبة مؤشر رأس المال من المستوى الأول CET1 في المتوسط والذي يشمل رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة، وهو في نفس الوقت المستوى الأساسي لكفاية رأس المال للبنوك. وتُعتبر الأرباح المحتجزة مكونًا رئيسيًّا لموارد رأس المال من المستوى الأول (CET1)، وهي أكثر أنواع رأس المال تحملًا للخسارة والتي يوليها المستثمرون والمنظمون أكبر قدر من الاهتمام؛ حيث تشتق الأرباح المحتجزة من الأرباح بعد الضرائب وتوزيعات المساهمين. على هذا النحو يعمل ازدياد مخصصات الاضمحلال الناتجة عن تدني قيمة الأصول المالية كعائق على موارد رأس المال.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تطبيق المعيار الجديد أدى إلى انخفاض نسبة مؤشر رأس المال من المستوى الأول CET1 بمقدار 59 نقطة أساس وبنسبة تصل إلى 75 نقطة أساس لـ 79٪ من البنوك المستجيبة للدراسة (EBA 2016) .

وتُقدِّر(Deloitte 2016) أن لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (المقابل للمعيار المصري 47 محل الدراسة) تأثيرًا على رأس المال النظامي من المستوى الأول (CET1)،

وأن هذا التأثير سيكون أكبر بمرتين في البنوك التي تستخدم المنهج الموحد للمخاطر SA مقارنة بتلك التي تستخدم نماذج التصنيف الداخلي IRB.

وتنبع أهمية ذلك من أن البنوك يجب أن تحافظ على مستوى أساسي من كفاية رأس المال لدفع أرباح الأسهم للمساهمين وتجنب الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات رأسمالية مثل زيادة حقوق الملكية، أو التخلص من المديونية في ميزانيتها العمومية أو الانتقال إلى أنشطة أقل خطورة، ومن ثَم أقل ربحية.

3/3 تحديات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 في البنوك:

من المؤكد أن البنوك المصرية ستواجه العديد من التحديات عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47؛ وذلك نتيجة أن هناك الكثير من التعديلات المطلوبة في أنظمتها حتى تتمكن من تطبيق المعيار، كما أن هناك مسؤولية أساسية على البنك المركزي تتمثل في إصدار تعليماته للبنوك بأن تُعد قوائمها المالية طبقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47. وتطبيق هذا المعيار للمرة الأولى في البنوك يستلزم دراسة المخاطر المختلفة بأسلوب أكثر دقة.

ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات في الآتي (محمد وحامد، 2017)، (عمر، رنا السعيد السيد، 2020):

1 – إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 يحتاج إلى معلومات دقيقة وموثوقة، كما يحتاج إلى جانب المعلومات التاريخية معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية في ضوء مراعاة القيمة الزمنية؛ الأمر الذي يستلزم تعزيز التنسيق بين عدد من الإدارات المختلفة؛ كإدارة الائتمان والإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بالشكل الذي يمكِّن من وضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة المناسبة بشكل أكثر دقة.

2 – أن الأدوات المالية التي تم تصنيفها وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 يتطلب إعادة تصنيفها مرة أخرى وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47، وطبقًا لمبدأ القيمة العادلة اعتمادًا على نموذج الأعمال الذي تتبناه المنشأة في إدارة أصولها المالية.

3 – وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 يجب أن تقوم الإدارة بتحديد قدر الزيادة في المخاطر الائتمانية للأصل المالي من خلال مقارنة التأخر في السداد في تاريخ إعداد التقارير المالية مع

التأخر في السداد عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية، ومن ثم تحديد انتقال الخسائر إلى أي مرحلة من مراحل معالجة الخطر الائتماني.

4- احتمالية التطبيق غير السليم للمعيار والذي قد يرجع إلى نقص الخبرات، أو عدم الاستعداد الكامل لتطبيق المعيار؛ الأمر الذى يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفى على المستوى الدولى.

5- احتياج البنوك إلى فترة مناسبة للتحول نحو تطبيق المعيار الجديد كما حدث بالنسية للمعيار الدولي؛ حيث سمح المعيار بأربع سنوات للتحول لتطبيقه لإعداد التقارير المالية (IFRS9)؛ حيث صدر المعيار في 2014 وأصبح إلزاميَّ التطبيق في عام 2018، وهو ما لم يحدث في الحالة المصرية .

6 – احتمالية تغير تسعير الخدمات المصرفية نتيجةً للتغير المحاسبي المرتبط بتطبيق المعيار.

7- احتمالية وجود تداعيات كبيرة إذا كان من المتوقع أن تتجاوز الخسائر الائتمانية المتوقعة مبالغها لدرجة التأثير على رأس المال النظامي للبنوك؛ الأمر الذي يستلزم عناية خاصة من الجهات التنظيمية.

8- وجود تحديات كبيرة ترتبط بالبنية التحتية وأنظمتها، مثل قواعد البيانات ونظم ومنهجيات التشغيل وأدلة العمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية.

4. الدراسة التطبيقية:

1/4 فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة قام الباحث بوضع الفروض التالية لاختبار آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري 47 في القطاع المصرفي من خلال البنوك المدرجة بالبورصة المصرية:

الفرض الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة 47.

الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول وهيكل الاحتياطيات.

الفرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المدرجة في البورصة في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47.

2/4 إجراءات الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية المعلنة للبنوك خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2019؛ حيث تم اختيار البنوك الخاصة المدرجة بالبورصة وهي:

1. البنك التجاري الدولي.
2. البنك المصري لتنمية الصادرات.
3. المصري الخليجي.
4. بنك الاتحاد الوطني.
5. بنك الإسكان والتعمير.
6. بنك البركة.
7. بنك الشركة المصرفية العربية.
8. بنك الكويت الوطني.
9. بنك فيصل الإسلامي.
10. بنك قطر الوطني الأهلي.
11. بنك قناة السويس.
12. بنك كريدي أجريكول.
13. مصرف أبو ظبي الإسلامي.

حيث استخرجت البيانات ربع السنوية الخاصة بكل بند من البنود التالية:

- القروض وتشمل قروض وتسهيلات للبنوك وقروض وتسهيلات للعملاء.

- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان.
- رأس المال.
- الأرباح المحتجزة.
- الاحتياطيات.
- المخصصات.
- صافي الدخل.

وتم حساب نسبة عبء الاضمحلال إلى إجمالي القروض عن طريق إضافة قروض وتسهيلات البنوك إلى قروض وتسهيلات العملاء؛ وذلك لمعرفة إجمالي القروض، وقسمة عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان على إجمالي القروض لمعرفة نسبة عبء الاضمحلال إلى إجمالي القروض، كما تم حساب رأس المال من المستوى الأول بجمع رأس المال مع الأرباح المحتجزة.

تم بعدها تجهيز البيانات لتحليلها على برنامج SPSS Version 24؛ حيث تم إجراء الاختبارات التالية:

- اختبار كولموجوروف – سميرنوف Kolmogorov–Smirnov: لاختبار معيارية البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
- الإحصاء الوصفي: مثل مقاييس النزعة المركزية والتشتت لتحديد خصائص متغيرات الدراسة ومعالمها المبدئية.
- اختبار مان ويتني Mann Whitney U Test: لاختبار مدى معنوية الفروق بين مجموعتين في ظل عدم اعتدالية توزيع بيانات الدراسة.
- تحليل الارتباط (معامل ارتباط سبيرمان Spearman's rank correlation coefficient): لاختبار العلاقة بين متغيرات توزيعها لا يتبع التوزيع الطبيعي.
- تحليل الانحدار Regression Analysis: لتقدير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
- التحليل العنقودي Cluster Analysis: لفرز بيانات البنوك وتقسيمها إلى مجموعات، كل مجموعة بها عدد من الحالات (البنوك) المتجانسة نسبيًّا.

3/4 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

1/3/4 اختبار معيارية البيانات Normality test:

تم استخدام اختبار كولموجوروف – سميرنوف Kolmogorov–Smirnov لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (1) اختبار كولموجوروف – سميرنوف Kolmogorov–Smirnov لقياس اعتدالية توزيع بيانات الدراسة

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفرطح	درجات الحرية	مستوى المعنوية
نسبة عبء الاضمحلال	4.081	26.760	260	.000
صافي الدخل	4.71	29.09	260	.000
الأرباح المحتجزة	1.431	3.304	260	.000
رأس المال من المستوى الأول	2.097	4.766	260	.000
الاحتياطيات	3.27	11.79	260	.000
المخصصات	1.77	1.84	260	.000

وعكست النتائج أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (مستوى المعنوية أقل من 0.05)، مما يعني أن الباحث سيلجأ لاستخدام الاختبارات اللامعلمية لتحليل بيانات الدراسة.

2/3/4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1/2/3/4 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (بالمليار جنيه)

جدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
نسبة عبء الاضمحلال	260	.0070	.00842	.01	.08
صافي الدخل	260	1.58	2.42	.02	21.58
الأرباح المحتجزة	260	1.3427	2.19878	-2.89	11.80
رأس المال من المستوى الأول	260	4.1363	4.56654	-.89	26.49
الاحتياطيات	260	2.03	3.9	.01	24.34
المخصصات	260	0.36	0.50	.002	2.01

2/2/3/4 التطور الزمني لمتغيرات الدراسة في كل بنك خلال الفترة من 2015-2019:

1-نسبة عبء الاضمحلال إلى إجمالي القروض في البنوك خلال الفترة من 2015-2019

جدول (3) نسبة عبء الاضمحلال إلى إجمالي القروض في البنوك

خلال الفترة من 2015-2019

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	1.25%	0.50%	0.90%	1.40%	0.57%	0.92%
المصري لتنمية الصادرات	0.33%	0.75%	0.29%	0.19%	0.36%	0.39%
البنك المصري الخليجي	0.41%	0.63%	0.49%	0.25%	0.38%	0.43%
بنك الاتحاد الوطني	0.44%	0.67%	0.79%	0.95%	0.40%	0.65%
بنك الإسكان والتعمير	0.97%	2.79%	2.95%	1.06%	1.10%	1.77%
بنك البركة	1.23%	0.30%	0.80%	1.33%	1.18%	0.97%
بنك الشركة المصرفية العربية	0.10%	0.09%	0.15%	0.10%	0.05%	0.10%
بنك الكويت الوطني	1.19%	1.15%	0.78%	0.14%	0.05%	0.66%
بنك فيصل الإسلامي	0.27%	0.25%	1.06%	0.31%	1.15%	0.61%
بنك قطر الوطني الأهلي	0.40%	0.80%	0.27%	0.15%	0.16%	0.36%
بنك قناة السويس	1.82%	1.71%	0.55%	0.17%	0.52%	0.95%
بنك كريدي أجريكول	0.52%	0.55%	0.57%	0.29%	1.00%	0.58%
مصرف أبوظبي الإسلامي	0.37%	1.12%	0.42%	0.83%	0.65%	0.68%
المتوسط للأعوام	0.72%	0.87%	0.77%	0.55%	0.58%	0.70%

2-صافي الدخل في البنوك خلال الفترة من 2015- 2019 (بالمليار جنيه).

جدول (4) صافي الدخل في البنوك خلال الفترة من 2015–2019 (بالمليار جنيه)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	3.50	4.27	5.45	7.86	9.26	6.07
البنك المصري لتنمية الصادرات	0.42	0.52	0.60	0.84	1.00	0.68
المصري الخليجي	0.26	0.54	0.69	0.76	0.83	0.62
بنك الاتحاد الوطني	0.18	0.39	0.53	0.58	0.61	0.46
بنك الإسكان والتعمير	0.59	0.95	1.38	2.23	1.79	1.39
بنك البركة	0.56	0.69	0.91	1.13	1.21	0.90
بنك الشركة المصرفية العربية	0.08	0.11	0.07	0.05	0.05	0.07
بنك الكويت الوطني	0.72	1.01	1.51	1.84	1.92	1.40
بنك فيصل الإسلامي	1.34	1.52	2.15	2.28	2.69	2.00
بنك قطر الوطني الأهلي	2.12	3.01	3.77	4.73	5.29	3.79
بنك قناة السويس	0.25	0.33	0.45	0.41	0.64	0.42
بنك كريدي أجريكول	0.97	1.23	1.70	1.78	1.97	1.53
مصرف أبوظبي الإسلامي	0.60	0.85	1.23	1.51	1.90	1.22
المتوسط للأعوام	0.89	1.19	1.57	2.00	2.24	1.58

3- الأرباح المحتجزة في البنوك خلال الفترة من 2015–2019 (بالمليار جنيه)

جدول (5) الأرباح المحتجزة في البنوك خلال الفترة من 2015–2019 (بالمليار جنيه)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	0.06	0.03	0.09	5.75	7.09	2.60
البنك المصري لتنمية الصادرات	0.45	0.54	0.93	1.31	1.73	0.99
المصري الخليجي	0.16	0.22	0.38	0.47	0.49	0.34
بنك الاتحاد الوطني	0.19	0.27	0.41	0.45	0.41	0.35
بنك الإسكان والتعمير	0.52	0.49	0.96	1.43	1.65	1.01
بنك البركة	0.17	0.34	0.58	0.79	0.95	0.57
بنك الشركة المصرفية العربية	0.03	0.06	0.09	0.07	0.04	0.06
بنك الكويت الوطني	0.93	1.41	2.66	3.04	4.33	2.47
بنك فيصل الإسلامي	1.71	2.41	4.10	5.29	6.45	3.99
بنك قطر الوطني الأهلي	2.08	2.97	3.88	5.04	5.84	3.96
بنك قناة السويس	-0.21	-0.16	0.21	0.42	0.87	0.23
بنك كريدي أجريكول	1.54	1.98	3.00	3.48	4.19	2.84
مصرف أبوظبي الإسلامي	-2.81	-2.67	-2.15	-1.64	-0.49	-1.95
المتوسط للأعوام	0.37	0.61	1.16	1.99	2.58	1.34

4- رأس المال من المستوى الأول في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

جدول (6) رأس المال من المستوى الأول في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	9.79	11.55	11.69	17.39	21.70	14.42
البنك المصري لتنمية الصادرات	1.89	1.97	2.51	4.04	4.46	2.98
المصري الخليجي	1.32	1.50	2.11	2.73	3.15	2.16
بنك الاتحاد الوطني	1.47	1.54	1.76	1.86	1.88	1.70
بنك الإسكان والتعمير	1.78	1.75	2.23	2.69	2.92	2.27
بنك البركة	1.08	1.30	1.72	2.05	2.39	1.71
بنك الشركة المصرفية العربية	0.18	0.21	0.24	0.22	0.19	0.21
بنك الكويت الوطني	1.93	2.41	3.91	4.54	5.83	3.72
بنك فيصل الإسلامي	2.77	3.86	5.78	7.07	8.23	5.54
بنك قطر الوطني الأهلي	8.11	9.67	12.04	14.38	15.63	11.97
بنك قناة السويس	1.79	1.84	2.21	2.42	2.87	2.23
بنك كريدي أجريكول	2.71	3.22	4.25	4.72	5.43	4.07
مصرف أبوظبي الإسلامي	-0.81	-0.67	-0.15	2.22	3.37	0.79
المتوسط للأعوام	2.62	3.09	3.87	5.10	6.00	4.14

5- الاحتياطيات في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

جدول (7) الاحتياطيات في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	2.60	2.61	8.59	12.10	22.25	9.63
البنك المصري لتنمية الصادرات	0.51	0.40	0.54	0.54	0.71	0.54
المصري الخليجي	0.20	0.12	0.36	0.44	0.65	0.36
بنك الاتحاد الوطني	0.18	0.17	0.24	0.44	0.59	0.32
بنك الإسكان والتعمير	0.70	0.90	1.20	1.80	2.44	1.41
بنك البركة	0.27	0.33	0.49	0.80	1.21	0.62
بنك الشركة المصرفية العربية	0.12	0.07	0.08	0.10	0.10	0.09
بنك الكويت الوطني	0.44	0.51	0.83	1.10	1.39	0.85
بنك فيصل الإسلامي	1.31	1.80	2.99	3.16	3.52	2.56
بنك قطر الوطني الأهلي	5.70	5.88	8.28	10.96	14.39	9.04
بنك قناة السويس	0.03	0.02	0.10	0.32	0.17	0.13
بنك كريدي أجريكول	0.39	0.32	0.36	0.66	0.83	0.51
مصرف أبوظبي الإسلامي	0.18	0.18	0.27	0.45	0.44	0.31
المتوسط للأعوام	0.97	1.02	1.87	2.53	3.74	2.03

6- المخصصات في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

جدول (8) المخصصات في البنوك خلال الفترة من 2015-2019 (بالمليار جنيه)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام لكل بنك
البنك التجاري الدولي	.82	1.10	.57	1.66	.62	1.36
البنك المصري لتنمية الصادرات	0.07	0.08	0.09	0.13	0.22	0.12
المصري الخليجي	.05	0.08	0.11	0.13	0.07	0.09
بنك الاتحاد الوطني	0.09	0.10	0.11	0.11	0.10	0.10
بنك الإسكان والتعمير	0.20	0.17	0.25	0.51	0.84	0.39
بنك البركة	0.07	0.09	0.08	0.09	0.07	0.08
بنك الشركة المصرفية العربية	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.01
بنك الكويت الوطني	0.15	0.15	0.14	0.15	0.17	0.15
بنك فيصل الإسلامي	0.07	0.03	0.03	0.02	0.02	0.03
بنك قطر الوطني الأهلي	1.04	0.86	0.99	0.73	0.82	0.89
بنك قناة السويس	0.07	0.07	0.10	0.11	0.12	0.10
بنك كريدي أجريكول	0.15	0.16	0.23	0.25	0.30	0.22
مصرف أبوظبي الإسلامي	0.11	0.69	1.67	1.71	.52	1.14
المتوسط للأعوام	0.22	0.28	0.41	0.43	0.45	0.36

3/3/4 اختبارات الفروض:

الفرض الرئيسي الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات المحاسبة قبل وبعد تطبيق معيار 47.

ولاختبار صحة هذا الفرض ونظرًا لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار مان ويتني Mann Whitney U Test لاختبار مدى معنوية الفروق في كل من عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات بين الفترتين ما قبل وما بعد تطبيق معيار المحاسبة 47.

المتغير	المتوسط قبل تطبيق المعيار	المتوسط بعد تطبيق المعيار	الفرق	معنوية الفرق
نسبة عبء الاضمحلال	0.55%	0.58%	0.03%	0.90
صافي الدخل	2.00	2.24	0.24	0.58
الأرباح المحتجزة	1.99	2.58	0.59	0.46
المخصصات	0.43	0.45	0.02	0.91
الاحتياطيات	2.50	3.70	1.20	0.28

شكل بياني (1) متوسطات نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات

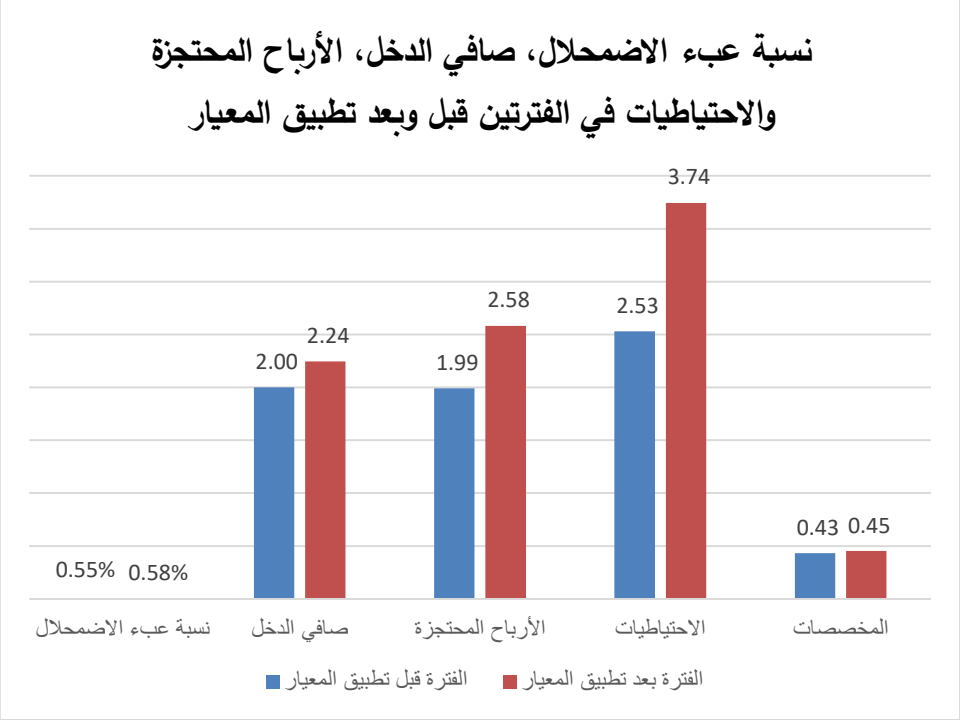

يلاحظ من نتائج اختبار مان وتني كما هو مبين في جدول (9) وشكل بياني (1) أن هناك زيادة طفيفة في نسبة عبء الاضمحلال، إلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفترتين قبل وبعد تطبيق المعيار في كل من عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات؛ حيث كانت قيمة P–value أكبر من 0.05 في كل البنود، مما يعني نفي الفرض الأول. وقد يرجع ذلك إلى عدم تبني القطاع الأكبر من البنوك للمعيار بشكل كاف؛ حيث لم يتم تطبيقه بالنضج الكافي لكي يظهر أثر تطبيقه على أي من البنود المقاسة، وخصوصًا أن فترة الدراسة بعد تطبيق المعيار هي سنة واحدة.

الفرض الرئيسي الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول وهيكل الاحتياطيات.

ولتحديد قوة واتجاه العلاقة بين تطبيق البنوك لمعيار المحاسبة رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات تم استخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان، وهو اختبار لامعلمي يهدف إلى قياس معنوية العلاقة بين متغيرين عن طريق رتب البيانات الملاحظة. وتم استخدامه لأن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، وكانت نتائجه كالتالي:

جدول (9) معاملات الارتباط بين تطبيق معيار المحاسبة رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال والاحتياطيات

المتغير	تطبيق معيار المحاسبة رقم 47	رأس المال من المستوى الأول	الاحتياطيات
تطبيق معيار المحاسبة رقم 47	1	0.250**	0.213**
رأس المال من المستوى الأول	0.250**	1	0.800**
الاحتياطيات	0.213**	0.800**	1

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

بعد إجراء الاختبار اتضح وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01؛ مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين علاقة معنوية. وكانت قيمة معامل الارتباط 0.250؛ مما يعني أنها علاقة إيجابية ضعيفة بين المتغيرين.

اتضح أيضا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل الاحتياطيات، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01؛ مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين علاقة معنوية. وكانت قيمة معامل الارتباط 0.213؛ مما يعني أنها علاقة إيجابية ضعيفة بين المتغيرين.

ومن ذلك نَخلُص إلى وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات، وهذا يثبت صحة الفرض الرئيسي الثاني من حيث وجود علاقة بين تطبيق المعيار والتغيرات في رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات.

ونظرًا لوجود علاقة ارتباط بين تطبيق المعيار والتغيرات في هيكل رأس المال والاحتياطيات قام الباحث بعمل تحليل انحدار لاختبار مدى وجود علاقة تأثير لتطبيق المعيار على هذه التغيرات، وتحديد حجم هذا التأثير. وتم استخدام تحليل الانحدار لتحديد حجم واتجاه التأثير الذي يحدثه تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على كل من هيكل رأس المال من المستوى الأول وهيكل الاحتياطيات، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (10) تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل رأس المال من المستوى الأول

المتغير المستقل	R Square	F	معنوية النموذج	مستوى المعنوية
تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47	0.042	11.308	0.001*	0.001*

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل رأس المال من المستوى الأول، وأن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 يفسر نحو 4.2% من التباين في هيكل رأس المال من المستوى الأول.

جدول (11) تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على الاحتياطيات

المتغير المستقل	R Square	F	معنوية النموذج	مستوى المعنوية
تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47	0.044	13.012	0.000*	0.000*

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 على هيكل الاحتياطيات، وأن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 يفسر نحو 4.4% من التباين في هيكل رأس المال من المستوى الأول.

على الرغم من وجود علاقة ارتباط بين تطبيق المعيار والتغيرات في هيكل رأس المال والاحتياطيات إلا أن هذه العلاقة علاقة ضعيفة؛ مما يعكس أن قطاع البنوك بشكل عام لم تصل فيه درجة تطبيق المعيار رقم 47 إلى النضج الكافي بالشكل الذي يُحدث تغيرات جوهرية في هيكل رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات كما هو متوقع، وباالشكل الذي يناظر هذه التغيرات في البلدان التي طبقت المعيار في فترات زمنية أسبق من فترة تطبيقه في قطاع البنوك المصري.

الفرض الرئيسي الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المدرجة في البورصة في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47.

لتكوين صورة أكثر دقة عن مدى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 لجأ الباحث إلى أسلوب التحليل العنقودي Cluster Analysis لتقسيم البنوك المدرجة بالبورصة إلى مجموعات حسب درجة تطبيقها للمعيار. ويقوم التحليل العنقودي بفرز البيانات وتقسيمها في مجموعات عنقودية، كل عنقود عبارة عن مجموعة من الحالات أو الملاحظات المتجانسة نسبيًا.

تم إجراء التحليل العنقودي على البيانات المتاحة عن البنوك المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من 2015 إلى 2019، وكانت النتائج كالتالي:

رسم توضيحي (1) جودة نموذج التحليل العنقودي

Model Summary

Algorithm	TwoStep
Inputs	7
Clusters	3

Cluster Quality

بإجراء التحليل العنقودي تم تقسيم البنوك إلى ثلاث مجموعات (عناقيد)، وكانت جودة النموذج 0.7، وهي جودة مرتفعة إحصائيًا كما هو مبين بالرسم التوضيحي (1).

شكل بياني (2) حجم المجموعات الناتجة من التحليل العنقودي

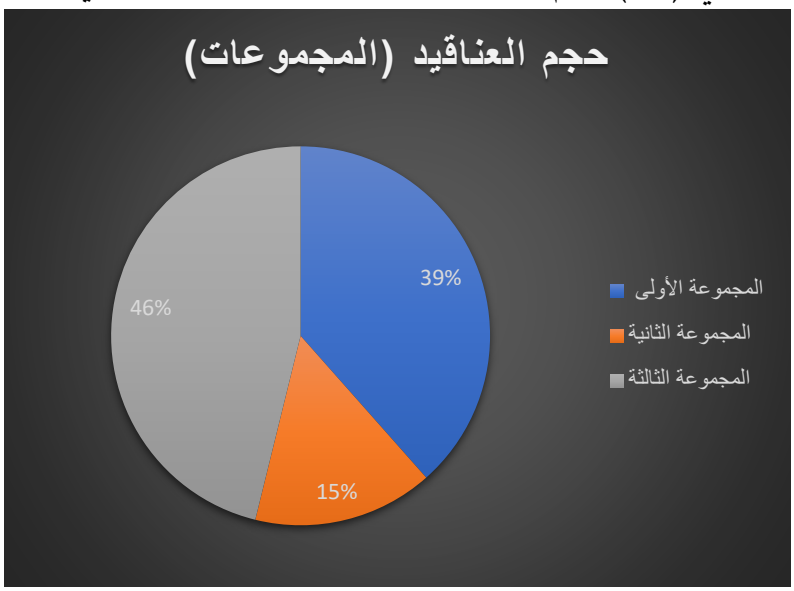

كما هو مبين في الشكل البياني (2) كانت المجموعة الأولى تمثل 39% من البنوك المدرجة بالبورصة، في حين كان حجم المجموعة الثانية 15%، والمجموعة الثالثة 46%، وكانت البنوك الموجودة في كل كالتالي:

جدول (12) البنوك المدرجة بالبورصة المصرية حسب درجة تطبيقها لمعيار المحاسبة المصري رقم47

المجموعة	البنك	الاختلاف في كل متغير (درجة التغير الحادثة في فترة تطبيق المعيار)	
		نسبة عبء الاضمحلال	الرتبة
المجموعة الأولى	بنك فيصل الإسلامي	0.83%	1
	بنك كريدي أجريكول	0.71%	2
	بنك قناة السويس	0.35%	3
	البنك المصري لتنمية الصادرات	0.17%	4
	المصري الخليجي	0.13%	5
المجموعة الثانية	بنك الإسكان والتعمير	0.03%	6
	بنك قطر الوطني الأهلي	0.01%	7
المجموعة الثالثة	بنك الشركة المصرفية العربية	-0.06%	8
	بنك الكويت الوطني	-0.09%	9
	بنك البركة	-0.15%	10
	مصرف أبو ظبي الإسلامي	-0.19%	11
	بنك الاتحاد الوطني	-0.55%	12
	البنك التجاري الدولي	-0.83%	13

كما هو مبين بالجدول رقم (12) تم تقسيم البنوك المدرجة بالبورصة إلى ثلاث مجموعات :

- المجموعة الأولى: بنوك طبقت المعيار وظهر أثر التطبيق بشكل واضح في قوائمها المالية.
- المجموعة الثانية: بنوك طبقت المعيار بشكل جزئي وظهر أثر التطبيق بشكل طفيف في قوائمها المالية.
- المجموعة الثالثة: بنوك لم تطبق المعيار، فلم يظهر أثر تطبيق المعيار في قوائمها المالية.

وظهرت التغيرات في القوائم المالية في بنوك المجموعة الأولى بشكل كبير في ارتفاع نسبة عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض في فترة ما بعد تطبيق المعيار عن نسب ما قبل تطبيق المعيار، في حين كان الارتفاع في المجموعة الثانية طفيفًا، في حين قلَّت نسبة عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض في بنوك المجموعة الثالثة في فترة ما بعد تطبيق المعيار عن الفترة السابقة لتطبيق المعيار.

وبهذا تم إثبات صحة الفرض الرئيسي الثالث؛ حيث اختلفت درجة تطبيق البنوك لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

5. النتائج والتوصيات:

1/5 نتائج الدراسة النظرية:

بعد استعراض الإطار النظري في الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل في التالي :

1- تطبيق المعيار الجديد له تأثير هام بالنسبة للبنوك، ومع ذلك ستحتاج الشركات في جميع القطاعات إلى تحديد تأثير المعيار على التقارير المالية.

2- أوضحت الدراسات السابقة أن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 والمقابل له المعيار المصري 47 محور اهتمام الكثير من دول العالم والمنظمات المهنية والمالية؛ وذلك للحفاظ على صحة وثبات الجهاز المصرفي وحمايتة من التقلبات وكسب ثقة المودعين.

3- تطبيق المعيار الجديد في مصر يلفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق مفهوم نموذج الأعمال وأثر ذلك على إعادة تبويب الأصول المالية بما يتلاءم مع نموذج الأعمال وليس حسب طبيعة كل أصل مالي.

4- تطبيق المعيار المصري رقم 47 سوف يؤدى إلى ضرورة إدخال التوجه المستقبلي في تكوين مخصص خسائر الائتمان من خلال الاعتماد على كافة المعلومات المتاحة، سواء كانت تلك المعلومات نوعية أو كمية، وسواء كانت معلومات تاريخية أو حالية أو مستقبلية متوقعة، بما يؤدى إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان المتوقعة .

5- يجب على البنوك فحص جميع أنواع الائتمان الممنوحة وفقًا لإحدى "المراحل الائتمانية" الثلاث والتي تحدد كيفية حساب الاضمحلال؛ حيث يتطلب المعيار من البنوك تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك انخفاض كبير في الجدارة الائتمانية حتي ولو لم تحدث الخسارة بعد (تلك المخصصة "للمرحلة الثانية").

6- تبني البنك لمنهج يقوم على استخدام نماذج التصنيف الداخلي IRB لجودة الائتمان والمخاطر المرتبطة يأخذ في الاعتبار بشكل أكبر الظروف الفردية للشركات والعلاقة بين الاضمحلال في القيمة ومعدل خسائر الإخفاق أو التعثر LGD .

7- هناك تأثير لتطبيق المعيار الجديد على رأس المال النظامي من المستوى الأول (CET1) والذي يشمل رأسمال الأسهم والأرباح المحتجزة – وهو في نفس الوقت المستوى الأساسي لكفاية رأس المال للبنوك؛ حيث تعتبر الأرباح المحتجزة مكونًا رئيسيًّا لموارد رأس المال من المستوى الأول (CET1). وتنبع أهمية ذلك من أنه يجب على البنوك أن تحافظ على مستوى أساسي من كفاية رأس المال لدفع أرباح الأسهم للمساهمين وتجنب الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات رأسمالية مثل زيادة حقوق الملكية، أو التخلص من المديونية في ميزانيتها العمومية أو الانتقال إلى أنشطة أقل خطورة وربحية.

2/5 نتائج الدراسة التطبيقية:

أسفرت الدراسة التطبيقية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية عن عدد من النتائج الهامة:

1- عدم صحة الفرض الأول للدراسة القائم على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار 47؛ حيث إنه بالرغم من وجود زيادة طفيفة في نسبة عبء الاضمحلال إلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفترتين قبل وبعد تطبيق المعيار

في كل من عبء الاضمحلال، صافي الدخل، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات. وقد يرجع ذلك إلى عدم تطبيق القطاع الأكبر من البنوك للمعيار بشكل كاف.

2- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول والاحتياطيات، وهذا يثبت صحة الفرض الرئيسي الثاني الدراسة.

3- ثبوت صحة الفرض الرئيسي الثالث؛ حيث اختلفت درجة تطبيق البنوك لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧؛ حيث أظهرت الدراسة أن البنوك التي خضعت للدراسة تم تصنيفها في ثلاث مجموعات تشمل المجموعة الأولى بنوكًا طبقت المعيار وظهر أثر التطبيق بشكل واضح في قوائمها المالية، في حين شملت المجموعة الثانية بنوكًا طبقت المعيار بشكل جزئي وظهر أثر التطبيق بشكل طفيف في قوائمها المالية، والمجموعة الثالثة وهي بنوك لم تطبق المعيار، فلم يظهر أثر تطبيق المعيار في قوائمها المالية.

3/5 توصيات الدراسة:

في ضوء هذه الدراسة يمكن القول بأن هناك بعض التوصيات عند تطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد 47 "الأدوات المالية":

1- أسفرت الدراسة التطبيقية عن أن هناك بنوكًا لمًا تبدأ بعد في تطبيق المعيار الأمر الذي يستلزم تفعيل الرقابة اللازمة من البنوك المركزية لمتابعه درجة الالتزام من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمتطلبات تطبيق المعيار الجديد.

2- تطوير دور الجهات التنظيمية في تدعيم دور إدارات البحوث لدى البنوك للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية تمهيدًا لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

3- تصميم وتنفيذ نظم جديدة وقواعد بيانات لدى القطاع المصرفي لتجميع بيانات إضافية، مثل الخسائر التاريخية والتوقعات الاقتصادية العامة مع تطبيق مراجعة شاملة لجميع الأصول المالية لضمان تصنيفها وقياسها بطريقة سليمة.

4- تطوير المناهج والأساليب الرقابية المناسبة داخل البنوك لتقييم الأثر المحتمل لمتطلبات المعيار الجديد على رأس المال التنظيمي.

5- عمل دورات تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لدعم مهاراتهم بما يفي بمتطلبات تطبيق المعيار الجديد

5- قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1- الوقائع المصرية العدد 81 تابع (أ) 7 ابريل 2019.

2- حسونة، محمد لطفي، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقًا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 : دراسة مقارنة، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 21، العدد 4، كليه التجارة، جامعة عين شمس، 2017.

3- عرنوق، بهاء غازي، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.

4- عمر، رنا السعيد السيد ، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد21، كلية تجارة بورسعيد، العدد الرابع، أكتوبر 2020 .

5- محمد، صلاح على أحمد، ومحجوب عبد الله حامد، دراسة تحليلة للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر 2017.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1- Association of Chartered Certified Accountants (ACCA 2019), how banks are faring under the IFRS 9 standard, AB article 01 February 2019. Available at : https://www.accaglobal.com/pk/en/member/member/accounting-business/2019/02/insights/ifrs-9.html.
2- Barrios, Pilar and Paula Papp, IFRS 9 (2017): A new model for expected loss provisions for credit risk, SEFO - Spanish Economic and Financial Outlook, Vol. 6, N.º 1 (January 2017)
3- Casta, J. F., and others (2019), The Implementation of the IFRS 9 in Banking Industry. EUFIN 2019, the 15th Workshop on European Financial Reporting, Aug 2019, Vienne, Austria.
4- Deloitte, After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks, July 2019.
5- Deloitte, the Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital, November 2016.
6- EBA (2016). European Banking Authority: Report: On results from EBA impact assessment of IFRS 9. Available from: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1360107/EBA+Report+on+impact+assessment+of+IFRS9, accessed 21.10.2019
7- EBA (2017). European Banking Authority: Guidelines on disclosure requirements on IFRS 9 transitional arrangements. Available from: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1906350/Guidelines+on+disclosure+requirements+on+IFRS+9+transitional.pdf, accessed 21.10.2019
8- EBA (2018). European Banking Authority REPORT, FIRST OBSERVATIONS ON THE IMPACT AND IMPLEMENTATION OF IFRS 9 BY EU INSTITUTIONS, 2018. https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1906350/Guidelines+on+disclosure+requirements+on+IFRS+9+transitional.pdf, accessed 21.10.2019
9- EY (2017), IFRS 9 Impairment Banking Survey, August 2017.
10- EY (2018), IFRS 9 expected credit loss: making sense of the transition impact, EY IFRS 9 Impairment Banking surveys 2015-2018.

11- IASB, International financial reporting standard 9 financial instruments, available at: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/.
12- IFRS. (2014). IASB completes reform of financial instruments accounting. At: https://www.ifrs.org/news-and-events/2014/07/iasb-completes-reform-of-financial-instruments-accounting/
13- KPMG, IFRS 9: Transition impact on banks in the Gulf Cooperation Council, 2018.
14- Maja Zaman Groff & Barbara Mörec (2020): IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 2020.
15- Ntaikou, D., and others (2018), Analyzing the expected impact of IFRS 9 on the Greek banking system's financial performance: a theoretical approach, 9th National Conference of the Financial Engineering and Banking Society, 21-22 December 2018, Athens, Greece.
16- pwc (2017), IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk, December 2017, www.pwc.com.